The Positive Effects of European Privileges with the Ottoman Empire in the Sixteenth Century

Dr. Ibrahim Alaa Aldin*
Mariam Ghurra**

(Received 2 / 7 / 2024. Accepted 7 / 8 / 2024)

□ ABSTRACT □

The Ottoman Empire reached its peak of political and military power in the sixteenth century, where it controlled territories across Asia, Africa, and Europe, encompassing different races, ethnicities, and religions. With these expansions, the Ottoman Empire sought to achieve international dominance but faced opposition from European powers. As a result, the empire sought alternatives to achieve its expansionist goals without resorting to military force, turning to a policy of concluding treaties and agreements with those countries.

At the same time, European powers hastened to win the favor of the Ottoman Empire to counter looming threats, leading to a series of treaties and agreements that had wide-ranging impacts in various fields (political, economic, intellectual, and religious). These treaties were collectively referred to as "foreign privileges with the Ottoman Empire," and during the initial stages of these agreements, the Ottoman Empire was the stronger party, successfully managing these privileges to serve its overarching interests fundamentally.

Keywords: Ottoman Empire, European powers, treaties, foreign privileges.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Latakia - Syria.**
****Master's Student - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Latakia - Syria.**
Email: mariam.ghurra@tishreen.edu

الآثار الايجابية للامتيازات الأوروبية مع الدولة العثمانية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

د. إبراهيم علاء الدين*

مريم غرة**

(تاريخ الإيداع 2 / 7 / 2024. قبل للنشر في 7 / 8 / 2024)

□ ملخّص □

وصلت الدولة العثمانية إلى أوج قوتها السياسية والعسكرية في القرن السادس عشر، حيث سيطرت على ممتلكات شملت قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وضمت أعراق وقوميات وأديان مختلفة، ومع هذه التوسعات فقد رغبت الدولة العثمانية في تحقيق هيمنتها الدولية، لكنها اصطدمت بمواجهة الدول الأوروبية لها، لذلك سعت لإيجاد بدائل تحقق فيها أهدافها التوسعية دون استخدام القوة العسكرية، فلجأت إلى سياسة عقد المعاهدات والاتفاقيات مع تلك الدول.

في الوقت نفسه سارعت الدول الأوروبية إلى كسب ود الدولة العثمانية لمواجهة الأخطار المحدقة بهم، فوقعت معها مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، كان لها تأثيرات واسعة في الميادين كافة (السياسية والاقتصادية والفكرية والدينية)، وقد أطلق على مجموع تلك المعاهدات تسمية الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية، وخلال المرحلة الأولى من مراحل عقد تلك الاتفاقيات كانت الدولة العثمانية الطرف الأقوى فيها، حيث نجحت في تسيير تلك الامتيازات بما يخدم مصالحها العليا بدرجة أساسية.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الدول الأوروبية، المعاهدات، الامتيازات الأجنبية.

حقوق النشر :مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

*أستاذ مساعد – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

**طالبة ماجستير- كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.mariam.ghurra@tishreen.edu

مقدمة :

عرفت الدولة العثمانية خاصةً في القرن السادس عشر وصولها إلى أوج قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، في الوقت الذي كان العالم الأوروبي يعيش حالة من الصراعات الدينية والسياسية، وخاصةً مع تمدد الامبراطورية الرومانية المقدسة [1] في أنحاء أوروبا وأصبحت تسيطر على مساحات واسعة منها، وهذا ما دفع الكثير من الدول الأوروبية للبحث عن حليف قوي يساعدها في التصدي لخطر الامبراطورية المقدسة، فسارعت لتوقيع معاهدات مع الدولة العثمانية، فيما سمي بالامتيازات الأجنبية.

وقد اختلفت آثار تلك الامتيازات مع تغير واقع الدولة العثمانية، ففي مرحلة القوة والازدهار، كان لتلك الامتيازات واقع إيجابي خلال حكم السلاطين الأقوياء الذين أشرفوا على تلك الامتيازات، حيث ساهمت في إنعاش الاقتصاد العثماني الذي تعرض لانتكاسة كبرى مع تغير طرق التجارة الدولية والدوران حول رأس الرجاء الصالح، حيث شكلت تلك الامتيازات عاملاً إيجابياً في علاقات الدولة العثمانية مع الدول الأوربية، في عهد القوة، والتي نجحت باستخدام تلك الامتيازات فيما يخدم مصالحها، دون الحاجة لاستخدام القوة العسكرية.

إشكالية البحث:

يهدف البحث الى الإجابة عن بعض الأسئلة ومنها:

هل كان للامتيازات الأجنبية دور إيجابي انعكس على رخاء وازدهار الدولة العثمانية ام كان العكس هو الصحيح؟

هل استغلت الدول الاوربية الامتيازات الأجنبية لتحقيق مصالحها في الدولة العثمانية والتغلغل فيها بهدف القضاء عليها؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعود أهمية البحث الى انه يبحث في شكل العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر واهمية الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية والتعريف بالامتيازات وهل استفادات منها الدولة العثمانية ام كان لها اثر سلبي وكيف استفادت منها الدول الاوربية لتحقيق مصالحها في أملاك الدولة العثمانية

يعود سبب اختيار البحث إلى تبيان الاثار الإيجابية للامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية حيث جاءت معظم الدراسات للتحدث عن الآثار السلبية، التي حدثت في مرحلة ضعف الدولة العثمانية، وبالتالي كانت أداة هدامة للدولة العثمانية، لذلك كان لابد من الحديث عن تلك الامتيازات بناحيتها الايجابية، وذلك خلال الفترة الأولى لعقد تلك الاتفاقيات، والممتدة في القرن السادس عشر، حيث شملت المرحلة المدروسة مرحلة أساسية جرت في عهد القوة والازدهار للدولة العثمانية وامتدادها الواسع، نتيجة وجود حكام وسلاطين أقوياء، ساهموا إلى حد كبير في منح الدولة لهيبتها وسطوتها الدولية.

---

[1]– تكتل سياسي نشأ في أوروبا الوسطى والغربية وقد أسسها شارلمان في عام 800م، ثم أعيد العمل بها في عام 962م خلال العصور الوسطى المبكرة، وذلك عندما توج البابا يوحنا الثاني عشر الإمبراطور أوتو الأول إمبراطوراً على كيان يشمل إيطاليا وألمانيا ثم امتد ليشمل كلاً من إسبانيا والنمسا وهولندا وبولندا وسويسرا وغيرها من القوى الأوروبية، حيث وصلت إلى قمة قوتها في العصور الوسطى المتأخرة، وقد استخدم لفظ الإمبراطورية الرومانية1034م، والإمبراطورية المقدسة 1157م، أما مصطلح الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 1254م، واستمرت إلى أن تنازل الإمبراطور فرنسيس الثاني عن اللقب الإمبراطوري، حيث تم حلّ الإمبراطورية بشكل رسمي عام 1806م. انظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج1، د.ط، د.ت، ص295–296.

منهج البحث:

سيعتمد البحث على المنهج العلمي المتبع في الدراسات التاريخية، القائم على الدراسة الوصفية في دراسة أحداث المرحلة، وعلى تحليل تلك الأحداث وفق منهج علمي، وقد تم الاستعانة بعدد من المصادر التي عاصرت الفترة المدروسة، والمراجع التي ساهمت في إغناء البحث بالمعلومات المهمة.

تعريف الامتيازات:

1- تعريف الامتيازات ومفهومها:[2].

وقد قامت الدولة العثمانية منذ تأسيسها بتوقيع عدد من الاتفاقيات ذات الطابع التجاري مع عدد من الدويلات الأوروبية الواقعة في جنوب أوروبا كفرنسا وإيطاليا، والهادفة إلى منحهم امتيازات وتشجيع النشاط التجاري بين أوروبا والشرق، وذلك عن طريق تلك المعاهدات التي تتضمن مبادئ قانونية لإقامة السكان من رعايا الدول الاوروبية، في ممتلكات الدولة العثمانية وممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها[3]، ومن هنا وجب دراسة عوامل منح الامتيازات الأجنبية، والدول الموقعة على تلك الاتفاقيات.

2- دوافع منح الامتيازات الأجنبية: دفعت مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية، الدولة العثمانية إلى تقديم تلك الامتيازات لصالح الدول الأوروبية منذ عهد القوة، وقد عرفت تلك العوامل تداخلاً إيديولوجياً فالعامل السياسي كان مرتبط بالعامل الديني والعسكري:

أ- **الدافع السياسي:** والتي تمثلت في رغبة السلطان العثماني سليمان القانوني في استغلال الصراعات الأوروبية على الزعامة السياسية، والذي تجلت بشكل واضح في الصراع بين أسرتي آل فالوا [4] Valois التي مثلها الملك فرانسوا الأول[5] Francois leer Denver's (1494-1547م) ملك فرنسا، وأسرة آل هابسبورغ[6] Hapsburg التي مثلها الإمبراطور شارل الخامس Charles V (1519-1556م)[7] ملك الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

---

[2]- تعرف الامتيازات بنها الحقوق التي منحها السلاطين العثمانيين للدول الاجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة او تلك التي حصل عليها الأجانب ضمن ضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهد ضعفها وانحطاطها في فترات مختلفة وقد منحت تلك الاتفاقيات الدول الأوروبية حقوقا أصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام العثمانيين. انظر: صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2000م، ص36.

[3]- الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج2، د.ط، 2004م، ص39-40.

[4]- أسرة حكمت فرنسا خلال حرب المائة عام مع انكلترة التي انتهت عام 1453م، بنجاح فرنسا بطرد الانكليز من أراضيهم، وكان عليها الحفاظ على النصر والقضاء على القوى المناوئة لسلطانها، بغية جمع السلطات بيدها، ومن أشهر ملوكها لويس الحادي عشر وشارل الثامن اللذين نجحا في تنظيم فرنسا وترسيخ سلطتهما في البلاد. انظر: راشد، زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1، د.ط، 1986م، ص15-16.

[5]- ملك فرنسا 1515-1547م، كان يملك ثقافة في الآداب والفنون، تابع الحروب الايطالية، وأجبر السويسريين على عدم مقاتلته، ووقع مع البابا اتفاق بولونيا عام1516م يقضي بوضع يده على الأكليروس، كما اتفق مع شارلكان ملك إسبانيا على ضم ميلانو له ونابولي لشارلكان، هاجم إيطاليا وأسر عام1526م، لتعود الحروب من جديد بين القوتين بين عامي1527-1542م، وقد تميزت سياسته بالتسامح إزاء البروتستانت. انظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص485-486.

[6]- نجح آل هابسبورغ من تأسيس دولة مترامية الأطراف من خلال الزواج السياسي، ففي عام 1477م، تزوج مكسمليليان من ماري الابنة الوحيدة لملك هولندا، والتي قتلت خلال رحلة صيد فجعلت منه سيداً على هولندا، وفي عام 1498م يحقق مكسيمليان زواج ثنائي بين أولاد الملوك، فيضم من خلاله إسبانيا والإمبراطورية الأمريكية إليه، كما كان له مطامح في عرشي بوهيميا وهنغارية، وبعد وفاته خلفه في الحكم ابنه شارل الخامس، الذي أراد تولي زعامة الإمبراطورية وكان ذلك يتم انتخابياً، فنجح في الفوز بالانتخابات عام 1519م. انظر: بيرنجيه، جان وأخرون: موسوعة تاريخ أوروبا العام (أوروبا منذ بداية القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر)، منشورات عويدات، بيروت، ج2، ط1، 1995م، ص324-329.

[7]- ولد عام 1500م كان حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة 1519م، وحاكم الممالك الإسبانية 1516م، قام بتوحيد عدة ممالك من ضمنها الإمبراطورية الرومانية المقدسة، إسبانيا، نابولي، صقلية، هولندا، مستعمرات إسبانية في أمريكا، تنازل عن العرش عام 1556م، لصالح ولديه فرديناند الأول وفيليب الثاني، بعد أن قسم الإمبراطورية بينهما، واعتزل في أحد الأديرة. انظر:

Bryce, James: the holy Roman Empire, Macmillan and co, New York, eighth edition,1880, p321-322.

ب- **الدافع الاقتصادي:** بقي العامل الأهم بين العوامل، والذي تأثر بوقوع الدولة العثمانية بين الإمبراطورية الرومانية المقدسة وبعض القوى الأوروبية من جهة والدولة الصفوية[8] من جهة أخرى، حيث بدأ البرتغاليون بتحويل طرق التجارة العالمية من المنطقة العربية إلى المحيط الهندي، وهذا ما كان له دوراً سلبياً على الواقع الاقتصادي عامةً والتجاري خاصة في الدولة العثمانية، وعلى وجه الخصوص أن غنى الدولة العثمانية ارتبط بمجموعة من العوامل التي ساعدت على غناها، منها:

- التوسع الخارجي الذي جلب لها المال من خلال الضرائب التي فرضت على الشعوب الواقعة تحت سيطرتها (كالخراج والجزية).

- السيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية، لإنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولمواجهة أخطار تطويق البرتغال[9] البحري، الذي استهدف تحويل طرق التجارة الدولية عبر طريق رأس الرجاء الصالح[10]، وتضييق الخناق على طرق التجارة القادمة نحو المشرق العربي ثم إلى أوروبا.

- تناقص كبير في حجم النقد الذهبي في العالم الإسلامي، الناتج عن انخفاض حركة التجارة البحرية بين المرافئ الإسلامية القائمة على السواحل العربية مع أوروبا[11]. لذلك سارعت الدولة العثمانية إلى منح امتيازات أجنبية للقوى الأوروبية الأقل عداوةً لها على أراضيها.

ج- **الدافع الديني:** الذي تمثل بالتمزق الذي أصاب أوروبا جراء حركة الإصلاح الديني[12] التي قادها مارتن لوثر[13] Martin Luther (1483-1546م)، وهذا ما أدى إلى تحطيم هيبة الكنيسة الكاثوليكية، لذلك سعت الدولة العثمانية إلى تقديم مساعدات للاتجاهات المذهبية التي نشأت في أوروبا بعد حركة الإصلاح الديني، فأقامت علاقات سلمية معها سعت من خلالها إلى توضيح التشابه القائم بين حركة الإصلاح الديني والدين الإسلامي، ليكون هدف الدولة العثمانية السياسي والديني، إضعاف القوة العسكرية للإمبراطورية الرومانية المقدسة، وتفكيك وحدتها، بهدف تقسيم أوروبا، ولمنع اتحاد القوى الأوروبية من مواجهة الدولة العثمانية عسكرياً، والعمل على نشر الإسلام بين شعوب القارة

---

[8]- ينتسب الصفويون إلى الشيخ صفي الدين الأردبيلي (1252-1334م)، ومنه أخذت السلالة الصفوية اسمها، وقد لعبت القبائل التركمانية دوراً كبيراً في تأسيس الدولة الصفوية واستمراريتها، ومن أشهر حكامها: اسماعيل الأول1501-1524م، الذي نجح في الاستيلاء على تبريز وفرض المذهب الشيعي على الدولة، تلاه عدد من الحكام، عرفت خلالها فترات توسع أو تقلص في مساحتها، لتسقط الدولة الصفوية في عام 1736م. انظر: طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة الصفوية في إيران (1501-1736م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009م، ص35-249.

[9]- إن تأسيس دولة البرتغال وظهورها على المسرح العالمي كدولة، تم عندما تمكن البرتغاليون بمساعدة الحملة الصليبية الثانية من انتزاع لشبونة عاصمة البرتغال من يد العرب عام 1150م، وما أعقب ذلك من تتويج الملك ألفونسو هنريك كأول ملك برتغالي. انظر: حنظل، فالح: العرب والبرتغال في التاريخ (93-1134هـ/711-1720م)، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1997م، ص12.

[10]- كان الأمير هنري أول من فكر في البحث عن طريق موصل إلى الهند بالدوران حول إفريقية، وكان يلقب بالملاح لما له من دور في تطوير فن الملاحة، حتى عام1486م نجح برثلوميو دياز من الدوران حول إفريقية، وسماه رأس الزوابع لكثرة ما عاناه من شدة الزوابع، لكن ملك البرتغال سماه برأس الرجاء الصالح، أو عشم الخير، لأنهم تفاءلوا به خيراً بسبب معرفتهم لطريق الهند. انظر: علي، محمد حمدي: الاكتشافات الجغرافية من القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع عشر، المطبعة الجمالية، القاهرة، ط1، 1913م، ص10-13.

[11]- رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007م، ص258-259.

[12]- ويطلق عليه الإصلاح البروتستانتي وهو حركة داخل المسيحية الأوروبية في القرن السادس عشر، شكلت تحدياً دينياً وسياسياً أمام الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والسلطة البابوية، وبعد بدايتها مع نشر القضايا الخمس والتسعين، التي كتبها مارتن لوثر1517م، ومن أهم أسبابها: بيع صكوك الغفران من طرف الكنيسة للفلاحين، بحجة بناء كنيسة في روما، وقد ردت الكنيسة على الحركة الاصلاحية بالاعتراف بالترجمة اللاتينية للإنجيل، واستمرار صكوك الغفران، وإقامة محاكم التفتيش لتصفية حركة البروتستانت. انظر: www.wikipedia.org

[13]- راهب ألماني وقسيس وأستاذ اللاهوت، ومطلق عصر النهضة والمذهب البروتستانتي، بعد اعتراضه على صكوك الغفران، نشر في عام 1517م رسالته الشهيرة المكونة من خمس وتسعين نقطة، تتعلق أغلبها بسلطة البابا الزمانية والدينية، في عام 1521م مثل أمام المحكمة التي أدانته ونفته، أما كتاباته فقد عدت هرطقة دينية، وبالتالي عدّ خارجاً عن القوانين المرعية في الإمبراطورية. انظر: هندزيكسن، سكوت إتش: مارتن لوثر مقدمة قصيرة جداً، تر: كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي للتعليم، القاهرة، ط1، 2014م، ص15-17.

الأوروبية، فكان لا بد من استخدام الوسائل السلمية عن طريق معاهدات منحتها الدولة العثمانية، فعملوا على تقريب الملك الفرنسي عن طريق منحه امتيازات تجارية عام 1536م[14]،

أهم المعاهدات العثمانية– الأوروبية: تعددت المعاهدات التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، والتي ترجع إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، وتعد المعاهدة الفرنسية– العثمانية أول تلك المعاهدات، لكنه سبق ذلك عدد من المعاهدات مع بعض الدويلات الأوروبية[15] بهدف ضرب الدول الأوروبية بعضها ببعض، ومن أهم تلك المعاهدات:

1– المعاهدة الفرنسية– العثمانية: تعود الجذور الأولى للمعاهدة الفرنسية– العثمانية، مع إرسال الملك فرانسوا الأول مبعوثاً إلى السلطان سليمان القانوني في عام 1535م، يضع فيها نفسه تحت تصرفه، مقابل مساعدته ضد الإمبراطور شارل الخامس، الذي كان عدواً للطرفين، وأعظم ملوك أوروبا المسيحية[16]، وقد شملت المعاهدة على بنود عدة، منها:

– حرية الانتقال والمتاجرة للترك في بلاد فرنسا وللفرنسيين في البلاد التركية، على أن لا تجبى أي ضرائب من رعايا أي الفريقين في بلاد الفريق الآخر.

– حرية الفرنسيين المتنقلين والمقيمين في البلاد التركية.

– حق ملك فرنسا في تعيين قناصل في البلاد التركية، يكون من اختصاصهم محاكمة رعايا فرنسا في المواد المدنية التجارية والجنائية، وعلى السلطات التركية تقديم مساعدة للقناصل، مع تنفيذ الأحكام طبقاً للقوانين الفرنسية.

– إذا كان في الخصومة تركي فتختص المحاكم التركية بالحكم فيها على أن يحضر ترجمان القنصلية المحاكمة.

– لا يصح للسلطات التركية دخول منزل فرنسي، أو القبض على فرنسي إلا في حضرة القناصل أو مندوبيهم أو بعد إخطارهم[17].

كانت هذه المعاهدة افتتاحية المعاهدات العثمانية، وقد حوت على العديد من البنود (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، فأصبحت تمثل أساس المعاهدات العثمانية اللاحقة والتي استندت عليها الدول الأوروبية في توقيع معاهدات مع الدولة العثمانية[18].

2– المعاهدة البريطانية– العثمانية: ترجع أصول أول معاهدة بين الدولة العثمانية وبريطانية إلى عام 1580م، عندما طالبت الملكة إليزابيث الأولى[19](1558–1603م) Elizabeth1، من السلطان العثماني مراد الثالث (1574–1595م) التحالف معه ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي سعت للسيطرة على بريطانية، وضمها إلى

---

[14]– سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية (10–13هـ/16–19م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة المدية، 2014–2015م، ص13–14.

[15]– عقدت الدولة العثمانية في عام 1352م معاهدة مع مدينة جنوة، سمحوا لها باحتكار طويل الأمد لحجر الشب في مغنيسة، المصدر الرئيس لصناعة النسيج الأوروبي، وفي المقابل أرسلت جنوة أسطولها لمساعدة القوات العثمانية في عبور الدردنيل عام 1421م، كما منحت الدولة العثمانية مدينة البندقية معاهدة تجارية سمحت خلالها بالتجارة في الحبوب، كما سمح لسفيرها بالإقامة في إستنبول، كما سمح لتجارها أن يتاجروا بحرية في الإمبراطورية، بشرط أن يدفعوا جزية ومقدارها2%، كما كان لفلورنسا امتيازات تجارية منذ عام 1469م، حيث سمح لهم بالبيع في مدينة بورصة أقمشة بلادهم للأناضول وإيران، وبالمقابل كانوا يشترون الحرير الفارسي. انظر: إينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م، ص209–210.

[16]– سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص17.

[17]– عبد الباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، د.ط، 1914م، ص24–25.

[18]– رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية، مرجع سابق، ص288.

[19]– ولدت الملكة إليزابيث عام 1533م، تعد من أشهر ملوك وحكام أوروبا في القرن السادس عشر، استطاعت أن تصل ببلادها إلى ذروة المجد، تميزت سياسة الملكة بالهدوء إلى حد بعيد، بالرغم من المؤامرات الداخلية والخارجية، رسخت أركان المذهب البروتستانتي، أنعشت الاقتصاد ونظمت الحياة العامة والخاصة من خلال القوانين التي أصدرتها، كما اهتمت بالحياة الأدبية ودفعتها نحو التميز والإبداع، كما حققت الكثير من الانتصارات أهماها الانتصار على الإسبان في موقعة الأرمادا. انظر: عبوش، أحمد صالح: الملكة إليزابيث (1558–1603م)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015م، ص5–7.

ممتلكاتها[20]، وتحقيق أرباح تجارية طائلة والتخلص من الوسطاء التجاريين، فضلاً عن رفع مستوى البحرية البريطانية التجارية[21]، أما هدف الدولة العثمانية فيرجع إلى بناء تحالف ضد الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي ما فتئت تهدد الديار الإسلامية، ولتغطية متطلبات الحرب المتجددة مع الصفويين، ورغبتها في كسر الاحتكار الفرنسي على التجارة في بلاد الشرق.

غلب على المعاهدة البريطانية– العثمانية الطابع التجاري، ومن أهم البنود التي ذكرتها نصوص المعاهدة، ما يلي:

المادة الأولى: في ظل احترام الطرف الأول (ملكة انجلترة) لشروط الاتفاقية وشيوع السلم والأمن، فإنه من جهتنا (أي السلطان)، ندعو إلى عدم التحرش أو التسبب في اشكاليات لرعاياها الذين يأتون بممتلكاتهم وبضائعهم وسلعهم، سواءً بواسطة سفنها الشراعية أو سواها عبر البحر، وكذلك رعاياها المسافرين عليها وممتلكاتهم وبضائعهم، أو رعاياها المسافرين عبر أراضي الدولة ودوابهم وبضائعهم وممتلكاتهم، وفي المقابل فإنه يتعين عليهم الانشغال بعملهم وواجباتهم المعتادة فقط.

المادة الثالثة: تحظى جميع السفن والمراكب الانجليزية القادمة والمغادرة للموانئ والمرافئ الخاضعة لسيادتنا، وبقية الموانئ في المقاطعات التابعة لنا بالسلام والأمن.

المادة الرابعة: يجب على طاقم الاسطول السلطاني أو سواه تقديم المساعدة خلال العواصف البحرية التي تعصف بأولئك الرعايا بأي لحظة يحتاجون فيها ليد العون، وكذلك لا يجوز لأحد أن يمنعهم أو يشق عليهم للحصول على احتياجاتهم من المؤونة والغذاء مقابل المال.

المادة الثامنة: إذا تراكمت الديون على أحد التجار الانكليز، ثم اختفى ولم يعثر عليه، فلا يجوز سجن أو إيقاف أي شخص آخر من أجل تلك الديون سوى الشخص الذي يكفله.

المادة الخامسة عشرة: لا يسمح بوضع العراقيل أمام القناصل المعينيين في الاسكندرية وطرابلس والشام والجزائر وتونس والقاهرة وطرابلس الغرب وغيرها، في حال استبدالهم بآخرين من الرجال الأكفاء لشغل تلك المواقع.

المادة السابعة عشرة: في حال حدوث خلاف بين الانكليز أنفسهم فإن السفير أو القنصل هو الذي يتولى الفصل بينهم بموجب أعرافهم، ولا يجوز لأحد منعهم من ذلك[22].

وغيرها من المواد التي بلغت اثنان وعشرون بنداً، منحت فيها بريطانيا امتيازات واسعة، وفي عام 1581م وسعت دائرة الامتيازات وخفضت الضرائب على التجار بنسبة 3% وأصبح لبريطانيا قناصل إضافيين في أزمير وحلب[23].

وقد كانت الامتيازات تزيد قساوةً على الدولة العثمانية بسبب ضعفها، ففي معاهدة عام 1675م، وجدت العديد من المواد المجحفة بحق الدولة، لكنها قبلت بها، منها:

المادة السادسة عشرة: إن حدثت دعوة أو خلاف أو مشاجرة بين الإنكليز فيما بين بعضهم البعض، فيترك الحكم لسفرائهم وقناصلهم، بما يوافق عاداتهم وتقاليدهم، دون أن يكون لعبيدنا من قضاة أو ولاة مداخلة ما.

---

[20]– رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية، مرجع سابق، ص157.

[21]– سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص27.

[22]– قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية (دراسة تاريخية تحليلية)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج1، 2001م، ص300–302.

[23]– إينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء، مرجع سابق، ص215.

المادة الرابعة والعشرين: وإذا كان لإنكليزي أو شخص من رعايا انكلترة دعوة ما، فليس للقاضي سماعها والحكم بها قبل أن يحضر السفير أو القنصل أو الترجمان، وكل دعوى تتجاوز قيمتها أربعة ألاف قرش تسمع في الباب العالي لا في سواه[24].

وبذلك يمكن القول إن الاهتمام البريطاني من خلال بنود المعاهدة في تلك المرحلة، انصب على الجانب التجاري وحماية تجارها وأفرادها في البر العثماني، لذلك كانت الكثير من بنود المعاهدة مجحفة بحق العثمانيين، وبالتالي نجحت بريطانيا من خلال تلك الامتيازات في منافسة الكثير من القوى الأوروبية في الدولة العثمانية.

3- المعاهدة الروسية- العثمانية: وقعت المعاهدة في عام 1774م، وسميت بمعاهدة كجوك قينارجا نسبة إلى مدينة بلغارية، وترجع دوافع هذه المعاهدة بالنسبة للجانب الروسي، إلى السياسة التوسعية التي انتهجها القيصر **بطرس الأكبر** Peter the Great(1672-1725م)[25]، والتي كان يهدف من خلالها السيطرة على المضائق والممرات المائية، والاستيلاء على العاصمة العثمانية سعياً منه للوصول إلى المياه الدافئة، لكن تحقيق هذه الأهداف اصطدم بمصالح الدولة العثمانية، وهذا ما أدى إلى نشوب حروب طويلة بين الجانبين[26]، حتى تم توقيع المعاهدة وذلك خلال حكم السلطان **عبد الحميد الأول**[27] والقيصرة **كاترين الثانية**[28] (1763-1796م)، التي شملت على المواد التالية:

المادة الأولى: كل ما سبق وقوعه بين الدولة العثمانية ودولة روسيا، من عداوة ومخاصمة قد محي وأزيل من الآن إلى الأبد، وكل الأضرار والتعديات التي صار الشروع في استعمالها وإجراءها من الطرفين بالآلات الحربية صارت نسياً منسياً إلى الأبد، ولا يجري بعد الأن ولا في وقت ما انتقام، بل صار الصلح براً وبحراً عوضاً عن العدوان بوجه لا يعتريه التغير، بل يراعى ويصان من طرفي الهمايوني ومن طرف خلفائي الأماجد...، وتكون قضية الموالات مرعية بين الدولتين وفي أملاكهما، وبين رعايا الطرفين بحيث لا تقع ضدية بين الفريقين لا سراً ولا جهراً ولا نوعاً من أنواع البغضاء والأضرار... .

المادة السابعة: تتعهد دولتنا العلية أن تصون حق الديانة المسيحية وكنائس المسيحيين صيانة قوية وتمنح سفراء دولة روسيا الرخصة بإبراز التفهيمات المتنوعة عند كل احتياج... .

المادة الثامنة: تعطى الرخصة التامة لرهبان دولة روسيا ولسائر رعاياها بزيارة القدس الشريف وسائر الأماكن المقدسة التي تستحق الزيارة، ولا يتكلف المسافرون ولا السائحون بدفع الجزية والخراج ولا يطلب منهم أثناء الطريق لا في القدس الشريف ولا في سائر الأماكن، وتعطى لهم الفرمانات بالوجه اللائق مع أوامر الطريق التي تعطى إلى رعايا سائر الدول والذين يقيمون منهم في أراضي دولتي العلية، لا يمكن أن يحصل لهم تعرض أو مداخلة بوجه من الوجوه، بل تصير حمايتهم وصيانتهم تماماً بمقتضى قوة أحكام الشريعة.

---

[24]- لطفي بك، عمر: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، مصر، د.ط، 1901م، ص18-19.

[25]- بطرس الأكبر: قيصر روسيا، ومطلق اندفاعاتها نحو التحديث، اعتلى العرش بحركة انقلابية، أولى تحديث القوات المسلحة اهتماماً واسعاً، فاستقدم الخبراء والفنيين لتعليم الروس فنون الصناعات الحربية المختلفة، وأدخل نظاماً للتجنيد، وأنشأ قوة بحرية كبيرة، خاض حرباً ناجحة ضد السويد، وكاد يهلك في أحد الحروب ضد العثمانيين، ويعد بادئ النهضة الصناعية لروسيا. انظر: الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسية، مرجع سابق، ج1، ص546.

[26]- سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص31-32.

[27]- هو ابن السلطان أحمد الثالث، ولد عام 1724م، وقضى مدة حكم أخيه السلطان مصطفى الثالث محجوزاً في سرايته، وعند توليه الحكم لم يوزع على الجند والقادة الانعام لنضوب خزائن الدولة، بسبب الحرب مع روسيا، كما أنه أقر الصدر الأعظم وكبار الموظفين والقواد البرية والبحرية في مناصبهم لعدم وقوع الخلل في الأعمال. انظر: فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1981م، ص341.

[28]- ولدت صوفي فردريك أغسطس فون آنهالت زربست في عام 1729م في دولة بروسيا، تزوجت من القيصر الروسي بطرس الثالث، بعد مناقشات سياسية طويلة، وتربعت على العرش الروسي بنفسها بعد الانقلاب الذي جرى ضد حكم زوجها والذي ادى إلى اغتياله، سميت المرحلة التي حكمت بها الحكم الكاترينى، وفيه انتعشت روسيا اقتصادياً، وتوسعت أراضي الامبراطورية على حساب جيرانها، وازدادت قوتها العسكرية، لتصبح قوة عالمية عظمى. انظر: www.wikipedia.org

المادة الحادية عشرة: قد تقرر لأجل منفعة الدولتين سير سفنهما وسفن تجارهما بلا مانع في جميع بحارهما، وتعطى الرخصة من جانب دولتي العلية إلى سفن روسيا وسفن تجارها، بأن تتمتع بالتجارة في كل الأساكل (الموانئ) وكل محل بالوجه الذي أجازته دولتي العلية فيها لكل الدول وأن يمكثوا في المعابر والثغور المتصلة بالبحار والمذكورة، وفي عموم المرافئ والشطوط الساحلية من البحر الأبيض إلى البحر الأسود ومن البحر الأسود إلى البحر الأبيض... ، أعطيت الرخصة من جانب دولتنا العليا بتعيين قناصل ووكلاء قناصل من طرف دولة روسيا في عموم المواقع التي ترى أنها لازمة لذلك، ويعتبرون في سائر الأمور مثل قناصل سائر الدول المتحابة...، وأعطيت الرخصة من جانب دولة روسيا إلى رعايا دولتي العلية بأن يتاجروا براً وبحراً في ممالك روسيا، ويكون لهم ما لسائر الملل المتحابة مع روسيا من الامتيازات والمعافيات وذلك بعد أداء الرسوم المعتادة... .

المادة السادسة عشرة: ترد دولة روسيا لدولتي العلية مملكة البوجاق (مملكة في البلقان البغدان تعني مولدفيا والافلاق أي رومانيا) مع قلاع اقكرمان وكلي واسماعيل وسائر القصبات والقرى بما فيها من جميع الأشياء، وترد لدولتي العلية قلعة بندر أيضاً وكذلك ترد لدولتي العلية أيالتي الأفلاق والبغدان مع كافة قلاعها ومدنها وقصباتها وقراها وما هو داخلها من جميع الأشياء[29].

بلغت عدد بنود المعاهدة ثمانية وعشرين بنداً، تحدثت عن كافة أشكال العلاقات التجارية والسياسية والدينية والعسكرية بين الجانبين، وبذلك نجحت روسيا من خلال هذا الامتياز من الحفاظ على حرية الملاحة للسفن الروسية في البحر الأسود والأبيض، فضلاً عن حقها في حماية المسيحيين الأرثوذكس، فمنحت لنفسها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[30]. وبذلك فقد كان لتلك الامتيازات دور إيجابي وبنفس الوقت كان لها دور سلبي أيضا على الدولة العثمانية، فعندما كانت الدولة في أوج قوتها كانت تلك الامتيازات بمثابة تسهيلات تجارية أفادت الدولة العثمانية اقتصادياً وسياسياً، وعند ضعف الدولة تحولت تلك الامتيازات إلى نقمة، عندما أصبحت وسيلة لتدخل وتغلغل القوى الدولية الكبرى بالشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

الآثار الإيجابية للمعاهدات: عرفت الاتفاقيات العثمانية– الأوروبية في مرحلة قوة الدولة العثمانية العديد من النتائج الايجابية، والتي تمثلت في العديد من الجوانب، منها:

1– الجانب السياسي: استطاعت الدولة العثمانية أن تمتلك امبراطورية مترامية المساحة في قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، مكّنها من فرض سطوتها وهيبتها على الدول الأوروبية[31]، وقد شكلت تلك الامتيازات عامل قوة للدولة العثمانية، من خلال إيجاد حلفاء لها داخل أوروبا، فكانت تلك الامتيازات وسيلة جذب للقوى الاوروبية للتحالف معها ضد القوى المنافسة، وهذا ما ساهم في تغيير موازين القوة السياسية لصالح الدولة العثمانية[32].

كما سمحت تلك الامتيازات في تمرير الأراء السياسية، عن طريق القناصل والسفراء، الذين مارسوا دور الوسطاء بين الدولة العثمانية ودول أوروبا، وهذا ما أدى إلى تخفيف التوتر بين الشرق والغرب، والمساهمة في عملية الاحتكاك وتحقيق المصالح المشتركة بدل من الحروب والمواجهة العسكرية[33]، وقد كان لهذه الاتفاقيات دليل على المكانة العليا

---

[29]– فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مرجع سابق، ص342–357.

[30]– مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، ط1، 1993م، ص410–411.

[31]– مصطفى، نادية محمود: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م، ص110.

[32]– سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص37.

[33]– مصطفى، نادية: العصر العثماني، مرجع سابق، ص317.

التي وصلت إليها الدولة العثمانية[34]، حيث اعتبرت من أعمال السيادة التي قدمها السلاطين العثمانيين إلى الدول الأوروبية، حيث أصبحت تلك الدول تتودد إلى الدولة العثمانية لإقامة علاقات رسمية مع سلاطينها[35].

2- الجانب العسكري: نجحت الدولة العثمانية من خلال توقيع معاهدات، من تأمين استمرارية سيطرتها العسكرية البحرية العالمية، وساهمت في كسب الحلفاء إلى جانبها، وجمعت كل الإمكانات الحربية اللازمة بين الجانبين المتعاقدين، كما قادت تلك المعاهدات إلى تبادل الخبرات العسكرية بين الطرفين المتعاقدين، بهدف تحويلها إلى مواجهة عدو مشترك[36].

ومن أهم المعاهدات التي أظهرت الآثار الإيجابية للامتيازات العسكرية المعاهدة الفرنسية- العثمانية، والتي كان من أهم نتائجها وقوف كلا الطرفين ضد قوة الإمبراطورية المقدسة، لإضعاف قوتها العسكرية، من خلال التوسع العثماني في إيطاليا، لكن هذا الأمر لم يكتب له التنفيذ بسبب توقيع فرنسا لهدنة مع الإمبراطور شارل الخامس عام 1538م[37]، كما أظهرت تلك المعاهدة مكاسبه الأمنية مع شن الإمبراطور شارل الخامس حملة عسكرية على بلاد الجزائر عام 1541م[38]، وقد انتهت تلك الحملة بتوقيع هدنة مع الجزائر عام 1548م، توقفت فيها العمليات العسكرية[39]، وبذلك فقد نجح العثمانيون من خلال توقيع المعاهدة مع فرنسا في تغيير خارطة القوى العسكرية في القارة الأوروبية وأثبت العثمانيون علو مكانتهم، عندما ظهروا كقوة عسكرية كبرى سيطرت على أجزاء واسعة من البحر المتوسط[40].

وبدورها فإن المعاهدة الإنكليزية- العثمانية لم تكن أقل شأناً من مثيلتها مع فرنسا، حيث وقعت بعد فترة قصيرة من هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانتو 1571م[41]، وحروبها المتتالية مع القوات الصفوية، فكانت هذه المعاهدة كمتنفس للدولة العثمانية لتأمين حاجاتها من الأسلحة والمواد الحربية الأخرى، وذلك لتعويض خسائرها التي تعرضت لها[42].

3- الجانب الاقتصادي: وُقِعَت الامتيازات الأوروبية مع الدولة العثمانية في مرحلة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية الاقتصادي، والمتمثل ببداية الكشوف الجغرافية الأوروبية، وتغير طرق التجارة البحرية الدولية، حيث فقد بنتيجتها البحر المتوسط موقعه التجاري الدولي لصالح المحيط الأطلسي والهندي[43]، وهذا ما قاد إلى تراجع الموارد المالية للدولة العثمانية التي كانت تحصل عليها من التجارة الخارجية، والتي كانت تشكل مصدر أساسي من مصادر الدخل المالي

---

[34]- من الأمثلة التي يمكن إيرادها عن المكانة التي حظيت بها الدولة العثمانية، هي المعاهدة التي وقعتها الدولة العثمانية مع ملك إسبانيا في عام1547م، وعرفت باسم معاهدة اسطنبول، وقد عدّت هذه السياسة بمثابة انتصار كبير للسياسة العثمانية في مجال العلاقات الدولية، من خلال اعتراف الملك الإسباني شارل الخامس بفتوحات الدولة العثمانية، حيث أعطت الإمبراطور شارل الخامس لقب ملك فقط، ليصبح لقب الإمبراطور صفة يكتسبها السلطان العثماني وحده دون سائر ملوك أوروبا، وهذا دليل على المكانة التي استطاعت الدولة العثمانية أن تفرضها على الأوروبيين. قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ج1، ص240.

[35]- سالم، أحمد علي: رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد124، 2007، ص3.

[36]- قاري، ياسر: دور الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ج1، ص240-241.

[37]- Bryce, James: the holy Roman Empire, op cit, p323.

[38]- مصطفى، نادية: العصر العثماني، مرجع سابق، ص27.

[39]- ايفانوف، نيقولا: الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574م)، تر: يوسف عطا الله، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط1، 1988م، ص117.

[40]- قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص241.

[41]- معركة بحرية بين الاسطول العثماني، وتحالف اوروبي انتهت بهزيمة العثمانيين، حيث خسروا في تلك المعركة حوالي 80سفينة، وسيطر الأوربيون على 130سفينة أخرى، واستولوا على 373مدفع، وقتل وأسر في هذه الحرب حوالي 20 ألق مقاتل عثماني. انظر: كولز، بول: العثمانيون في أوربا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1992م، ص91.

[42]- سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ص42.

[43]- مصطفى، نادية: العصر العثماني، مرجع سابق، ص32.

للدولة العثمانية، فضلاً عن تحرر الدول الأوروبية من سيطرة الدولة العثمانية على طرق التجارة الدولية، حيث كانت الدولة العثمانية تفرض الضرائب الباهظة، نتيجة مرور القوافل التجارية الأوروبية في أراضيها[44].

قادت هذه الأمور إلى مساعي واسعة من قبل الدولة العثمانية بهدف إنعاش تجارتها، وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، فقامت بتقديم التسهيلات التجارية للتجار الأوروبيين، وإعادة تأهيل طرق تجارة شرق البحر المتوسط مع الدول الأوروبية، والسماح للتجار بحرية التنقل في أراضي الدولة العثمانية، مع إجراء تخفيضات واسعة للضرائب، وتسهيل مرور القوافل التجارية في أراضيهم[45]، وهذا ما جعل الدولة العثمانية تحقق جذباً كبيراً للعديد من الدول الأوروبية، وبالمقابل فقد أوفدت الدولة العثمانية الكثير من التجار الذين يعملون لديهم معفون من الضرائب، وقد أقامت الدول الأوروبية بعد توقيع المعاهدات العديد من القنصليات داخل الدولة العثمانية، ساهمت بدرجة كبيرة في تنشيط الحياة الاقتصادية في أجزاء واسعة من الدولة العثمانية، فضلاً عن إعادة تنشيط موانئ الدولة العثمانية التي عرفت تراجعاً في حركة التجارة الخارجية كموانئ مصر والشام، فنجحت تلك الامتيازات من إخراج الدولة العثمانية من عزلتها التي دخلت بها بعد الكشوف الجغرافية[46].

كما كان للامتيازات دوراً في تطوير حركة التبادل التجاري، بين ولايات الدولة العثمانية (كالشام ومصر وطرابلس وأزمير وغيرها)، من خلال ربط الموانئ بين تلك الولايات بشبكة واسعة من الطرق البحرية، ومع وجود السفن الأوروبية بكثرة في البحر المتوسط، أوجدت حرية أوسع للحركة من أجل التنقل والمتاجرة، وهذا ما قاد إلى ظهور موانئ جديدة ساهمت في زيادة دخل خزينة الدولة العثمانية، ومنها ميناء الاسكندرونة، وبذلك كان نجاح العثمانيين في تنشيط حركة التجارة الخارجية دوراً في تنشيط حركة التجارة الداخلية، من خلال الاهتمام بطرق المواصلات، وتسهيل حركة التجار ومرور القوافل التجارية[47]، ومما سبق فقد كانت الدولة العثمانية أحد أكبر المستفيدين من إبرام تلك المعاهدات، والتي حملت في مضامينها سيطرة أوروبية على التجارة العثمانية، إلا أنها حققت الكثير من أهداف العثمانيين الاقتصادية[48].

4- الجانب الفكري: أهملت الامتيازات الأوروبية في الدولة العثمانية الحديث عن الجانب الفكري، والتبادل الثقافي بين الطرفين المتعاقدين، حيث كانت معظم بنود تلك المعاهدات تتركز على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، إلا أنها شهدت تأثيرات فكرية من خلال مجموعة من العوامل، وهي على الشكل التالي:

- ساهمت التجارة في حمل تأثيرات ثقافية مهمة من خلال إدخال الثقافة الغربية الاوروبية إلى الدولة العثمانية، والذي أدى إلى تغيرات فكرية واسعة في المجتمع العثماني، وخاصةً مع المناطق والولايات التي كانت تتعامل تجارياً مع أوروبا كبلاد الشام ومصر[49].

- قامت البعثات التبشيرية[50] بدوراً مهماً في تطوير الجانب الفكري في الدولة العثمانية، فعلى الرغم من أن دافع قدومها الأساسي نشر الدين المسيحي في الدولة الإسلامية العثمانية، إلا أنه كان لها دور إيجابي في تقدم الناحية

44- رائسي: العلاقات العثمانية الأوروبية، مرجع سابق، ص279.

45- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق القاهرة، ط3، 2003م، ص95.

46- رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية، مرجع سابق، ص237-238.

47- الصباغ، ليلى: الجالية الأوروبية في بلاد الشام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، دمشق، ج2، ط1، 1989م، ص853-856.

48- قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية، مرجع سابق، ج1، ص239.

49- الصباغ، ليلى: الجاليات الأوربية، مرجع سابق، ج2، ص882-883.

50- إن أساس فكرة التبشير طرحها أحد الأساقفة قائلاً: نحن نريد مرسلين لا جنوداً لاسترداد الأرض المقدسة، وأخذ رجال الدين المسيحي على عاتقهم تنفيذ هذه الفكرة، وذلك مع فشل الحملات الصليبية على الشرق وعدم جدوى القتال ضد المسلمين. انظر: المصطفى، عبد الإله أحمد: السياسة الأوروبية وتطورها في بلاد الشام (1840-1878م)، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 2014م، ص64-65.

الفكرية في البلاد، من خلال إقامة العديد من المدارس الأجنبية والمراكز التعليمية، حيث كان للتنافس الحاصل بين الإرساليات التبشيرية (الكاثوليكية والبروتستانتية) دوراً في تأسيس المؤسسات التعليمية المختلفة، وتنشيط افتتاح المدارس، وحولوا العديد من الأديرة إلى مدارس خصوصية[51]، وبذلك نجحت البعثات التبشيرية من تكوين طبقة مثقفة ضمن المجتمع العثماني، أسهم في تأسيس نهضة فكرية، ونقلت مختلف المؤثرات الحضارية لخدمة الدولة العثمانية.

– إدخال وسائل المعرفة الحديثة (كآلة الطباعة) والتي أسهمت في تطوير آلية نسخ وتأليف الكتب العلمية ونشرها، وهذا ما ساعد على انتشار مظاهر الحركة الفكرية في أنحاء الدولة العثمانية، وسارع في تطوير حركة الترجمة للكتب العلمية الأوروبية إلى اللغة العربية والعثمانية، فكون جيلاً واعياً مطلعاً على حضارة الأوروبيين[52].

وبذلك فقد حققت الامتيازات نهضة فكرية في المجتمع العثماني، دون أن يكون لها بنود واضحة المعالم في تلك الامتيازات، مما خلق طبقة مثقفة، وضعت بذور النهضة الفكرية والعلمية في المجتمع العثماني.

5– الجانب الديني: على الرغم من أن جميع المعاهدات لم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالنواحي الدينية، إلا أن تلك المعاهدات كان لها تأثير واضح في الحياة الدينية، حيث أظهرت حقيقة المسلمين المنفتحة على الديانات الأخرى، وقدرتهم على التعايش معهم والانصهار في مجتمع موحد، وذلك من خلال توقيع تلك المعاهدات بطرق وأساليب سلمية بعيدة عن العنف على الرغم من قوة الدولة العثمانية وسلاطينها، كما كان لتنشيط التجارة في اراضي الدولة العثمانية دوراً في تقارب بين المسلمين والتجار الأوروبيين[53]، وهذا ما دفع الكثير من الاوروبيين المسيحيين للدخول في الدين الإسلامي، وبالتالي نشر الإسلام في أوروبا[54]، كما نجحت تلك المعاهدات في عهد السلطان سليمان القانوني في عرقلة قيام حلف يعقده العالم الكاثوليكي الأوروبي ضد الدولة العثمانية الإسلامية، كما استطاع أن يجد دولة حليفة تابعة له ضمناً بين إسبانيا وألمانيا[55].

الخاتمة:

لقد نجحت تلك المعاهدات والامتيازات الأجنبية التي عقدتها الدولة العثمانية مع القوى الغربية، في تحقيق بعض أهداف الدولة العثمانية ومصالحها، فعندما وقعت تلك المعاهدات؛ كانت الدولة العثمانية في مرحلة قوة وعنفوان، فكانت هي من تتحكم بتلك الامتيازات وأهدافها، فنجحت في كسب العديد من الأهداف في جوانب مختلفة، منها: السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية والدينية، وبالتالي فقد شكل نظام المعاهدات والامتيازات الذي انتهجته الدولة العثمانية أداة لتكريس التفوق العسكري والسياسي العثماني على القوى الأوروبية المختلفة، وساهم إلى حد كبير في تنشيط حركة الاقتصاد العثماني الذي تعرض لانتكاسات عدة مع تغير طرق التجارة الدولية، وولّد حركة فكرية أوجدت طبقة علمية مثقفة في المجتمع العثماني، وبذلك فقد حقق الدولة العثمانية مبتغاها من هذه المعاهدات خلال قوة الدولة.

---

[51]– الحنفي، يسرى محمد عبد الهادي: الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر الهجري وحركة التصدي الإسلامي لها (1201–1300هـ/ 1786–1883م)، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، مج1، 1992م، ص223.

[52]– ريمون، اندري: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1991م، ص82.

[53]–الصباغ، ليلى: الجالية الأوروبية، مرجع سابق، ج2، ص878

[54]– قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأوروبية، مرجع سابق، ج1، ص112.

[55]– رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية، مرجع سابق، ص261.

مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

1- إينالجيك، خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2002م.

Inaljik, Khalil: History of the Ottoman State from Rise to Decline, translated by Mohamed Al-Arnaout, Dar al-Madar al-Islami, Beirut, 1st edition, 2002.

2- حنظل، فالح: العرب والبرتغال في التاريخ (93-1134هـ/711-1720م)، منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط1، 1997م.

Hanthal, Falah: The Arabs and Portugal in History (93-1134 AH / 711-1720 AD), Cultural Unity Publications, Abu Dhabi, 1st edition, 1997.

3- الحنفي، يسرى محمد عبد الهادي: الإرساليات الأجنبية إلى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر الهجري وحركة التصدي الإسلامي لها (1201-1300هـ/ 1786-1883م)، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، مج1، 1992م.

Hanafi, Yousra Mohamed Abdel Hadi: Foreign Missions to the Levant during the Thirteenth Hijri Century and the Islamic Response Movement (1201-1300AH/1786-1883AD), a study submitted for a Master's degree in Modern Islamic History, Umm Al-Qura University, Vol. 1, 1992.

4- رائسي، إدريس الناصر: العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2007م.

Rayessi, Idris Nasir: Ottoman-European Relations in the Sixteenth Century, Dar Al-Hadi for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, 1st edition, 2007.

5- راشد، زينب عصمت: تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، دار الفكر العربي، القاهرة، ج1، د.ط، 1986م.

Rashid, Zeinab Asmat: Modern European History from the Beginning of the Sixteenth Century to the End of the Eighteenth Century, Arab Thought House, Cairo, Vol. 1, n.d., 1986.

6- سالم، أحمد علي: رؤية المسلمين للغرب وأثرها في وحدتهم السياسية من الدولة العثمانية إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد124، 2007.

- Salem, Ahmed Ali: The Muslim Perception of the West and Its Impact on Their Political Unity from the Ottoman Empire to the Organization of Islamic Cooperation, Modern Muslim Magazine, Issue 124, 2007.

سرير، سهيلة أحمد: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية (10-13هـ/16-19م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة المدية، 2014-2015م.

Sareer, Suhaila Ahmed: Foreign Privileges in the Ottoman State between Positive and Negative Effects (10-13AH/16-19AD), a thesis submitted for a Master's degree in Modern History, University of Medea, 2014-2015.

7- الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ج2، د.ط، 2004م.

El-Shennawi, Abdel Aziz Mohamed: The Ottoman State: A Maligned Islamic State, Anglo-Egyptian Library, Cairo, Vol. 2, n.d., 2004.

8- صابان، سهيل: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط1، 2000م.

- Saaban, Suhail: The Encyclopedic Dictionary of Historical Ottoman Terminologies, King Fahd National Library, Riyadh, 1st edition, 2000.

9- الصباغ، ليلى: الجالية الأوروبية في بلاد الشام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، دمشق، ج2، ط1، 1989م.

Sabagh, Layla: The European Community in the Levant, Al-Risalah Foundation for Printing and Publishing, Damascus, Vol. 2, 1st edition, 1989.

10- طقوش، محمد سهيل: تاريخ الدولة الصفوية في إيران (1501- 1736م)، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009م.

Taqoush, Mohammed Suhail: The Safavid State in Iran (1501-1736AD), Dar Al-Nafaes for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, 1st edition, 2009.

11- عبد الباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، د.ط، 1914م.

Abdul Bari, Mohammed: Foreign Privileges, Al-Ittihad Press, Cairo, n.d., 1914.

12- عبوش، أحمد صالح: الملكة إليزابيث (1558-1603م)، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط1، 2015م.

- Aboosh, Ahmed Saleh: Queen Elizabeth (1558-1603AD), Arab Bookstore for Knowledge, Cairo, 1st edition, 2015.

13- علي، محمد حمدي: الاكتشافات الجغرافية من القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع عشر، المطبعة الجمالية، القاهرة، ط1، 1913م.

Ali, Mohammed Hamdi: Geographical Discoveries from the Fifth Century to the End of the Nineteenth Century, Gamal Press, Cairo, 1st edition, 1913.

14- فريد بك، محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1981م.

قاري، ياسر بن عبد العزيز: دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية (دراسة تاريخية تحليلية)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج1، 2001م.

Farid Bek, Mohammed: History of the Ottoman Empire, trans. Ehsan Haqi, Dar Al-Nafaes for Printing and Publishing, Beirut, 1st edition, 1981.

(Qari, Yasser bin Abdul Aziz: The Role of Foreign Privileges in the Fall of the Ottoman Empire (Analytical Historical Study), a dissertation submitted for a Ph.D. in Modern and Contemporary History, Umm Al-Qura University, Mecca, Vol. 1, 2001.

15- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج1، د.ط، د.ت.

Al-Kayali, Abdul Wahab: Encyclopedia of Politics, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, Vol. 1, n.d., n.d.

16- لطفي بك، عمر: الامتيازات الأجنبية، مطبعة الشعب، مصر، د.ط، 1901م.

Latifi Bek, Omar: Foreign Privileges, Al-Shaab Printing Press, Egypt, n.d., 1901.

17- مصطفى، أحمد عبد الرحيم: في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق القاهرة، ط3، 2003م.

Mustafa, Ahmed Abdel Rahim: In the Origins of the Ottoman History, Dar Al-Shorouk, Cairo, 3rd edition, 2003.

18- المصطفى، عبد الإله أحمد: السياسة الأوروبية وتطورها في بلاد الشام (1840-1878م)، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، 2014م.

Al-Mustafa, Abdel Ilah Ahmed: European Policy and its Development in Bilad al-Sham (1840-1878), a thesis prepared for the Master's degree in Modern and Contemporary Arab History, University of Damascus, 2014.

19- مصطفى، نادية محمود: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996م.

20- Mustafa, Nadya Mahmoud: The Ottoman Era from Power and Dominance to the Beginning of the Eastern Question, International Institute of Islamic Thought, Cairo, 1st edition, 1996.

ثانياً: المراجع المترجمة:

1- ايفانوف، نيقولا: الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574م)، تر: يوسف عطا الله، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط1، 1988م.

Ivanov, Nikola: The Ottoman Conquest of the Arab Territories (1516-1574), trans. Youssef Atallah, Dar Al-Farabi for Publishing, Beirut, 1st edition, 1988.

2- بيرنجيه، جان وأخرون: موسوعة تاريخ أوروبا العام (أوروبا منذ بداية القرن الرابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر)، منشورات عويدات، بيروت، ج2، ط1، 1995م.

Bernigeh, Jean et al: Encyclopedia of General European History (Europe from the Beginning of the Fourteenth Century until the End of the Eighteenth Century), Awwadat Publications, Beirut, Vol. 2, 1st edition, 1995.

3- ريمون، اندري: المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 1991م.

Raymond, Andre: The Great Arab Cities in the Ottoman Era, trans. Lateef Faraj, Dar Al-Fikr for Studies, Publishing, and Distribution, Damascus, 1st edition, 1991.

4- كولز، بول: العثمانيون في أوربا، تر: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1992م.

- Coles, Paul: The Ottomans in Europe, trans. Abdul Rahman Abdullah Al-Shaikh, Egyptian General Book Authority, Cairo, n.d., 1992.

5- مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ج1، ط1، 1993م.

- Mantran, Robert: History of the Ottoman State, trans. Bashir Al-Sabai, Dar Al-Fikr for Studies, Publishing, and Distribution, Cairo, Vol. 1, 1st edition, 1993.

6- هندزيكسن، سكوت إتش: مارتن لوثر مقدمة قصيرة جداً، تر: كوثر محمود محمد، مؤسسة هنداوي للتعليم، القاهرة، ط1، 2014م.

Hindziksenn, Scott H.: Martin Luther: A Very Short Introduction, trans. Kauthar Mahmoud Mohammad, Hindawi Foundation for Education, Cairo, 1st edition, 2014.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1- Bryce, James: the holy Roman Empire, Macmillan and co, New York, eighth edition,1880, p321-322.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1- www.wikipedia.org